تحقيقها وزارة المالية في نطاق سياستها التقشفية الجديدة : النتيجة الاولى هي خفض الاستهلاك العام في الحقل المدني بواسطة كبح الطلب عن طريق ضغط النفقات العامة . ومن اجل ذلك فقد تم تخفيض جميع ميزانيات الوزارات التي تقدم خدمات اجتماعية وغيرها الى الجمهور ، خصوصاً في مجالات الاسكان وترميم الاحياء الفقيرة ، والخدمات الاجتماعية الاخرى من تعليمية وصحية وغيرها. وقد اثار هذا الامر خلافاً شديداً داخل الحكومة، خصوصاً بين وزيري المالية والبناء والاسكان . النتيجة الثانية هي توقع زيادة الصادرات الصناعية بنسبة ٢٠٪ بواسطة تشجيع الاستثمارات والعمالة في القطاع الصناعي . ويتوقع مخططو الميزانية توظيف استثمارات في الصناعة تقدر بـ ٣٤,٢ مليار ليرة ، نصفها تقريباً رؤوس اموال خاصة . كذلك يتوقعون حدوث تحول كبير في الطاقة البشرية من قطاع الخدمات الى القطاعين الصناعي والزراعي . ولتحقيق ذلك تقرر تخفيض ملاك العاملين في الخدمات بنسبة ٦٪ ، ورفض قبول اي موظفين جدد خصوصاً في الحكومة ودوائر السلطات المحلية .

وفيما يتعلق بأتفاقات الاجور فان وزارة المالية مصرة على تجميدها طوال هذه السنة ، مع الابقاء على احتمال رفع معدل الاجور بواسطة علاوات غلاء المعيشة .

وبالنسبة للانتاج القومي القائم ، فان الميزانية تتوقع استمرار ارتفاعه بنسبة ٤,٢٪ خلال السنة الحالية ، رغم الركود الذي سيصيب معظم الفروع ، وهو توقع متفائل جداً على اي حال .

والسؤال الاساسي ، ما هي الانجازات التي تتوقع تحقيقها وزارة المالية على صعيد مشكلتي التضخم والعجز التجاري ، من خلال اقرارها للميزانية المخفضة للسنة الحالية ؟ هنا تختلف الاراء بين وزارة المالية وبين بنك اسرائيل الذي يبدي وجهة نظر متشائمة حيال التطورات في المستقبل . فبينما تصر وزارة المالية على الادعاء بأن الميزانية المقلصة والنشاط الاقتصادي المخطط بموجبها في مختلف الفروع ، سيؤديان الى انخفاض كبير في الغلاء ، مقارنة مع السنة الماضية ، فان مسؤولي بنك اسرائيل يتوقعون اتساع الطلب المحلي خلال السنة نتيجة علاوات غلاء المعيشة التي ستدفع للعاملين ، ونتيجة زيادة نفقات الامن المحلية في ميزانية الدفاع بنحو ١١ مليار دولار ، نصفها تقريباً سيستغل في البناء الامني والباقي في زيادة الانتاج المحلي على حساب تقليص المشتريات الامنية من الولايات المتحدة . وهذا بالطبع من شأنه ان يخلق ضغوطاً نحو رفع الاسعار ، وبالتالي سينشط مجرى التضخم . على اي حال فقد امتنعت وزارة المالية حتى الآن عن الادلاء بأي توقع بصدد ارتفاع الاسعار خلال هذه السنة ، رغم ان الميزانية مبنية على زيادة الغلاء في النفقات المحلية بمعدل ٦٥٪ ، وعلى الزيادة في النفقات بالعملة الخارجية بمعدل ٥٠٪ ، وذلك خلال النصف الاول من هذه السنة (١٦) .

وفيما يتعلق بالعجز في ميزان المدفوعات فان توقعات وزارة المالية تشير الى زيادة فيه تقدر بنحو ٨٠٠ مليون دولار خلال هذه السنة ، رغم الزيادة المتوقعة في الصادرات . والسبب في هذه الزيادة سيكون في الاساس ارتفاع نفقات اسرائيل بالنسبة لشراء الوقود ، التي تقدر بأكثر من ملياري دولار خلال السنة الحالية . والسبب الآخر هو زيادة في الواردات الامنية المباشرة بقيمة ٣٥٠ مليون دولار . لذلك سيتجاوز العجز قيمة الخمسة مليار دولار مقابل ٤,٢ مليار تقريباً في السنة الماضية(١٧) .